

الهجرة غير الشرعية كأداة دبلوماسية - تحليل محددات السياسة الليبية في التفاعل مع الاتحاد الأوروبي-

أ.إسماعيل أبوحميرة نصر عقل* - طالب بمرحلة الدكتوراه

الأكاديمية الليبية

-عضو هيئة تدريس - كلية الاقتصاد - جامعة الجفارة

تاريخ القبول 2025/ 6 / 29م

تاريخ الاستلام 2025 / 3 / 17

Illegal Migration as a Diplomatic Tool - Analysing the Determinants of Libyan Policy in Interaction with the European Union

*Ismail abu hmaira nasr agl

Abstract:

This study examines irregular migration as a key determinant of Libya's diplomatic policy toward the European Union during the period from 2011 to 2025. It aims to analyze both internal factors (political, security, and economic) and external factors (EU policies) that shape Libya's diplomatic strategies, while evaluating their effectiveness in achieving national interests.

The study adopts a qualitative methodology and case study approach, drawing on Realism and Regional Security Theory as analytical frameworks to assess the dynamics between Libya and the European Union on the issue of migration. The findings indicate that Libya employs irregular migration as a bargaining tool to secure economic and political support; however, the effectiveness of this approach remains limited due to internal divisions, institutional fragmentation, and the divergent priorities of European states.

The study concludes with a set of recommendations to enhance Libya's diplomatic capacity and to improve bilateral cooperation with the European Union in managing irregular migration in a more balanced and sustainable manner.

Keywords: Irregular migration, diplomatic policy, Libya, European Union, regional security.

المخلص:

تناول هذه الدراسة قضية الهجرة غير الشرعية كمحدد رئيسي في تشكيل السياسة الدبلوماسية الليبية تجاه الاتحاد الأوروبي خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2025 .

وتهدف إلى تحليل العوامل الداخلية (السياسية، الأمنية، الاقتصادية) والخارجية (سياسات الاتحاد الأوروبي) التي تؤثر في صياغة الاستراتيجيات الدبلوماسية الليبية، مع تقييم مدى فعاليتها في تحقيق المصالح الوطنية الليبية.

تعتمد الدراسة على المنهج النوعي وتحليل الحالة (Case Study)، مستندةً إلى النظرية الواقعية ونظرية الأمن الإقليمي كإطارين نظريين لتحليل التفاعلات بين ليبيا والاتحاد الأوروبي في ملف الهجرة، وتشير النتائج إلى أن ليبيا توظف ملف الهجرة غير الشرعية كأداة تفاوضية للحصول على دعم اقتصادي وسياسي، إلا أن فعالية هذا التوظيف تبقى محدودة بفعل الانقسامات الداخلية، وضعف التنسيق المؤسسي، وتباين أولويات الدول الأوروبية في التعامل مع هذا الملف.

وتخلص الدراسة إلى مجموعة من التوصيات لتعزيز فعالية الدبلوماسية الليبية، وتحسين سبل التعاون الثنائي مع الاتحاد الأوروبي في إدارة ملف الهجرة بطريقة أكثر توازنًا واستدامة

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية، السياسة الدبلوماسية، ليبيا، الاتحاد الأوروبي، الأمن الإقليمي.

المقدمة:

تمثل الهجرة غير الشرعية واحدة من القضايا المحورية في العلاقات بين دول جنوب البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي، وقد ازدادت أهمية هذا الملف في السنوات الأخيرة بفعل تصاعد التحديات الأمنية والسياسية المرتبطة به، وارتباطه الوثيق بمفاهيم السيادة، والاستقرار، والتعاون الإقليمي. وفي هذا السياق اكتسبت ليبيا موقعًا استثنائيًا في هذا الملف نتيجة موقعها الجغرافي كدولة عبور رئيسية للمهاجرين غير النظاميين القادمين من عمق القارة الإفريقية باتجاه الضفة الشمالية للمتوسط، خاصة بعد انهيار النظام السياسي عام 2011 وما تبعه من اضطرابات داخلية وانقسام مؤسسي مزم (1)

حيث أصبحت ليبيا بعد 2011 أكثر انكشافًا أمام شبكات تهريب البشر، نتيجة ضعف السيطرة على الحدود وغياب التنسيق الأمني المركزي، مما جعلها مركزًا عبوريًا مفضلًا للهجرة غير النظامية نحو أوروبا (2)، أمام هذا الواقع برزت قضية الهجرة بوصفها أداة تفاوضية وظفتها السلطات الليبية سواء في الشرق أو الغرب، في سياق علاقتها بالاتحاد الأوروبي بهدف الحصول على دعم سياسي أو اقتصادي، أو لإعادة

التموقع في المشهد الإقليمي والدولي⁽³⁾، في المقابل اعتمدت دول الاتحاد الأوروبي نهجاً واقعياً في التعاطي مع هذا الملف يركز على البعد الأمني من خلال تعزيز التعاون مع السلطات الليبية وتمويل برامج العودة القسرية ودعم قدرات حرس السواحل⁽⁴⁾

ولا يخفى أن العلاقات الليبية - الأوروبية محكومة بتوازن دقيق بين المصالح المتبادلة والهواجس الأمنية، إذ تُدرك ليبيا أهمية ورقة الهجرة في التفاوض مع الاتحاد الأوروبي، لكنها في الوقت ذاته تواجه تحديات داخلية تُضعف من قدرتها على إدارة هذا الملف بكفاءة، كضعف المؤسسات، وتعدد مراكز القرار، وتضارب السياسات⁽⁵⁾ وفي المقابل تختلف دول الاتحاد الأوروبي في رؤاها وأولوياتها بشأن الهجرة، حيث تتبنى بعض الدول، مثل إيطاليا ومالطا، مقاربة مباشرة وتعاونية، فيما تميل دول أخرى إلى التركيز على أعلى المعايير الحقوقية والإنسانية، مما يخلق تبايناً في الاستجابة الأوروبية⁽⁶⁾

من هنا تسعى هذه الدراسة إلى تقديم تحليل منهجي لمحددات السياسة الدبلوماسية الليبية تجاه قضية الهجرة غير الشرعية في تفاعلها مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2011-2025). ويتم ذلك من خلال رصد العوامل الداخلية المؤثرة (السياسية، الأمنية، الاقتصادية)، وكذلك المحددات الخارجية ذات الصلة بالسياسات الأوروبية وآليات التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، وذلك بهدف تقييم مدى فاعلية استخدام ليبيا لهذه الورقة في تحقيق مصالحها الوطنية.

الإشكالية:

في هذا السياق تبرز الإشكالية الرئيسية للدراسة في التساؤل الآتي:
إلى أي مدى تُشكّل الهجرة غير الشرعية محددًا أساسيًا للسياسة الدبلوماسية الليبية تجاه الاتحاد الأوروبي؟ وما طبيعة العوامل الداخلية والخارجية التي تتحكم في هذا التفاعل الدبلوماسي؟

أهداف الدراسة

1. تحليل العوامل الداخلية (السياسية، الأمنية، الاقتصادية) التي تؤثر على صياغة السياسة الدبلوماسية الليبية في ملف الهجرة.
2. دراسة سياسات واستجابات الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة عبر ليبيا، وتحديد مدى تأثيرها على القرار الليبي.

3. تقييم فعالية التوظيف الدبلوماسي لملف الهجرة من قبل السلطات الليبية في علاقتها مع الشركاء الأوروبيين.
4. اقتراح إطار عملي لتعزيز التنسيق الثنائي والمتعدد الأطراف في إدارة الهجرة بين ليبيا والاتحاد الأوروبي.

الفرضيات :

1. توظف ليبيا الهجرة غير الشرعية كأداة دبلوماسية تفاوضية في علاقتها مع الاتحاد الأوروبي.
2. تُحد من فعالية هذا التوظيف عوامل داخلية مثل الانقسام السياسي وغياب استراتيجية وطنية موحدة.
3. تختلف استجابات الاتحاد الأوروبي بناءً على تباين أولويات دوله الأعضاء ، لا سيما دول المواجهة مثل إيطاليا ومالطا.
4. التعاون الليبي الأوروبي في ملف الهجرة يركز على منطق أمني أكثر منه شراكة تنموية متوازنة.

أهمية الدراسة:

من الناحية العلمية تُسهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بالعلاقات الليبية الأوروبية، من خلال تسليط الضوء على الهجرة غير الشرعية بوصفها محددًا دبلوماسيًا غير تقليدي، ضمن مقاربة تحليلية تستند إلى نظريات العلاقات الدولية والأمن الإقليمي.

من الناحية العملية تقدم نتائج هذه الدراسة توصيات قابلة للتطبيق لصنّاع القرار والدبلوماسيين الليبيين من أجل تحسين أدوات التفاوض وتطوير سياسة خارجية أكثر تماسكًا وفعالية في إدارة ملف الهجرة بالتوازن مع السيادة الوطنية.

تقسيمات الدراسة :

الإطار النظري والمفاهيمي والمبحث الأول : السياق الداخلي للسياسة الدبلوماسية الليبية ، والمبحث الثاني : التفاعل الدبلوماسي مع الاتحاد الأوروبي والنتائج والتوصيات والمراجع والملحق

الإطار النظري والمفاهيمي

أولاً - الإطار النظري:

يُعدّ الإطار النظري حجر الأساس الذي تُبنى عليه التحليلات في الدراسات السياسية

والدولية ، حيث يوجّه الباحث لفهم الظاهرة المدروسة من زاوية علمية محددة ، تسمح بإدراك تفاعلاتها وآلياتها ضمن بنية العلاقات الدولية. وفي هذه الدراسة ، حيث تم الاستناد إلى نظريتين مركزيتين : الواقعية السياسية ونظرية الأمن الإقليمي.

أولاً : النظرية الواقعية (Realism)

تنطلق الواقعية من فرضية مفادها أن العلاقات الدولية تحكمها المصالح القومية ، وأن الدولة هي الفاعل الأساسي في النظام الدولي ، وتتحرك وفق مبدأ تعزيز الأمن والبقاء في بيئة دولية تتسم بالفوضوية (Anarchy) ، أي غياب سلطة دولية عليا تنظم العلاقات الدولية (7) وفي هذا السياق توظّف الواقعية أدوات التحليل لفهم كيف تستخدم الدول الملفات العابرة للحدود ، مثل الهجرة ، كأدوات سياسية ودبلوماسية تخدم مصالحها الوطنية.

وبالاستناد إلى الواقعية فإن توظيف ليبيا لملف الهجرة يُعد استراتيجية بقاء وتفاوض وليست مجرد استجابة لمتطلبات أمنية (8) ويبرز ذلك في المساومة الليبية المتكررة للحصول على دعم أوروبي مقابل الحد من تدفق المهاجرين (9)

ثانياً : نظرية الأمن الإقليمي (Regional Security Complex Theory)

تسعى هذه النظرية إلى تفسير تفاعلات الدول داخل أقاليمها الجغرافية من خلال فهم طبيعة التهديدات المتبادلة وشبكة الاعتماد الأمني الإقليمي (10) وتفترض أن التهديدات الأمنية في إقليم معين تُنتج تفاعلات أمنية إقليمية خاصة لا يمكن فهمها من خلال التحليل الدولي العام فقط.

في الحالة الليبية تُعتبر الهجرة غير الشرعية قضية أمنية إقليمية معقدة ، تتقاطع فيها تحديات الحدود الضعيفة ووجود الجماعات المسلحة مع مصالح أوروبا في حماية حدودها الجنوبية ، ومن ثم فإن النظرية تُساعد في تفسير لماذا أصبحت ليبيا مركزاً لتفاعل أمني ودبلوماسي مكثف من قبل الاتحاد الأوروبي (11)

ثانياً - الإطار المفاهيمي:

1. الهجرة غير الشرعية:

تشير إلى تنقّل الأفراد عبر الحدود دون احترام الإجراءات القانونية للدخول أو الإقامة (12). وتُعد ليبيا واحدة من أكبر نقاط العبور نحو أوروبا منذ 2011، وقد تحولت إلى نقطة ارتكاز مركزية في شبكات الهجرة (13) وفي هذه الدراسة ، يُنظر إلى الهجرة كأداة دبلوماسية تُوظف لتحقيق مكاسب تفاوضية.

2. السياسة الدبلوماسية:

تُعرّف بأنها النشاط الرسمي الذي تمارسه الدولة في إطار علاقاتها الخارجية، باستخدام وسائل سلمية لتأمين مصالحها الوطنية ⁽¹⁴⁾ هنا تُحلل الدراسة كيفية تكييف الدبلوماسية الليبية للمتغيرات المرتبطة بالهجرة واستخدامها كقناة تفاوض مع أوروبا.

3. الاتحاد الأوروبي:

تكتل سياسي واقتصادي يعكس مصالح متنوعة أحياناً متباينة. في قضايا الهجرة، أظهرت الدول الأوروبية تفاوُتاً في مواقفها تجاه ليبيا ، ما أثر على فعالية التعاون الجماعي في إدارة الملف ⁽¹⁵⁾

4. أداة دبلوماسية:

يُقصد بها تسخير ملف معين (مثل الهجرة أو الطاقة أو الأمن) كورقة تفاوض في العلاقات الدولية. وتوظف ليبيا قضية الهجرة غير النظامية كوسيلة ضغط غير مباشرة للحصول على دعم سياسي ومالي، رغم ما يرافق ذلك من انتقادات دولية لسجلها الحقوقي ⁽¹⁶⁾

المبحث الأول - السياق الداخلي للسياسة الدبلوماسية الليبية:

تمثل العوامل الداخلية في ليبيا الإطار المرجعي لفهم طبيعة السياسة الدبلوماسية الليبية وتوجهاتها تجاه ملفات إقليمية حساسة، وفي مقدمتها قضية الهجرة غير الشرعية، إذ تُعد هذه العوامل سواء السياسية أو الأمنية أو الاقتصادية والاجتماعية، المحدد الأساسي لمدى قدرة الدولة الليبية على التفاوض ، والمناورة، وبناء شراكات فاعلة مع الاتحاد الأوروبي. ومن هنا فإن تحليل السياق الداخلي يُعد شرطاً أولياً لفهم الديناميات التي تحكم الأداء الدبلوماسي الليبي في هذا الملف الحيوي. ⁽¹⁷⁾

يُعد السياق الداخلي لليبيا ، بما يشمل التحديات السياسية، الأمنية، الاقتصادية، والاجتماعية ، المحرك الأساسي لصياغة سياستها الدبلوماسية تجاه قضية الهجرة غير الشرعية ، منذ سقوط نظام القذافي في 2011 ، واجهت ليبيا حالة من عدم الاستقرار، مما جعلها مركزاً رئيسياً لتدفقات المهاجرين عبر المتوسط .

هذا المبحث يهدف إلى تحليل العوامل الداخلية التي تشكل السياسة الدبلوماسية الليبية ، مع التركيز على الانقسامات السياسية، ضعف السيطرة على الحدود ، الوضع الاقتصادي، وتأثير الهجرة على المجتمع الليبي ، وكيفية تأثير هذه العوامل على استراتيجيات ليبيا في التفاوض مع الاتحاد الأوروبي

المطلب الأول - العوامل السياسية والأمنية:

تُعد البيئة السياسية والأمنية في ليبيا بعد عام 2011 من أكثر البيئات اضطراباً في المنطقة ، وقد انعكس ذلك بشكل مباشر على السياسة الخارجية الليبية، وخصوصاً على تفاعلها مع ملف الهجرة غير الشرعية. إذ تؤدي الانقسامات الحادة بين الفاعلين السياسيين ، وغياب الأمن ، وضعف السيطرة على الحدود ، إلى إضعاف قدرة الدولة على بناء موقف دبلوماسي موحد ومنظم ، يمكن من خلاله التفاوض مع الاتحاد الأوروبي بفاعلية

الفرع الأول - الانقسامات السياسية:

شهدت ليبيا منذ عام 2011 حالة من الانقسام السياسي العميق بين حكومات متنازعة في طرابلس وبنغازي وسرت ، وهو ما أدى إلى تعدد الجهات الرسمية المعنية بالتفاوض مع الاتحاد الأوروبي في ملف الهجرة ، وقد أضعف هذا الانقسام من فاعلية السياسة الخارجية الليبية ، حيث غابت الاستراتيجية الموحدة في التعامل مع الاتحاد الأوروبي ، وانعكس ذلك في تفاوت الخطابات والمطالب والمواقف الرسمية (18) ومنذ عام 2014 تشهد ليبيا انقساماً مؤسسياً عميقاً تمثل في وجود حكومتين متنافستين (إحدهما في طرابلس والأخرى في الشرق) ، لكل منهما مؤسساتها وهيئاتها الأمنية وقد انعكس هذا الانقسام سلباً على الأداء الدبلوماسي للدولة ، حيث يصعب تقديم موقف موحد في المفاوضات مع الأطراف الأوروبية ، كما بات الشركاء الأوروبيون في حيرة بشأن الجهة الشرعية المعنية بالتوقيع على الاتفاقيات أو تنفيذ التفاهات (19) هذه التعددية السياسية أدت إلى تجزئة القرار الخارجي الليبي ، وهو ما قلل من فاعلية الدبلوماسية الليبية ، وأتاح المجال للدول الأوروبية لتوظيف هذا الانقسام لصالحها ، من خلال التفاوض مع أطراف مختلفة وفقاً لمصالحها وأولوياتها الثنائية (20)

الفرع الثاني - ضعف السيطرة على الحدود:

أدت هشاشة الوضع الأمني في ليبيا إلى انهيار المنظومة الأمنية المسؤولة عن مراقبة الحدود ، خاصة في الجنوب (الحدود مع النيجر وتشاد والسودان) ، وكذلك على الساحل الشمالي المطل على المتوسط وقد مكّن هذا الوضع شبكات تهريب البشر من العمل بحرية نسبية ، مما جعل ليبيا إحدى نقاط العبور الرئيسية للمهاجرين غير النظاميين نحو أوروبا (21)

كذلك أن دور الجماعات المسلحة في بعض المناطق الحدودية زاد من تعقيد المشهد ،

حيث تسيطر بعض هذه المجموعات على مراكز الاحتجاز والمنافذ البحرية ، الأمر الذي أدى إلى غياب مرجعية أمنية مركزية هذا الوضع أضعف موقف ليبيا التفاوضي أمام الاتحاد الأوروبي الذي يطالب بإجراءات صارمة للحد من تدفقات المهاجرين⁽²²⁾ ورغم الجهود المبذولة من قبل خفر السواحل الليبي وبدعم من الاتحاد الأوروبي ، إلا أن التحديات اللوجستية والهيكلية كضعف التدريب ونقص الإمكانيات لا تزال تشكل عائقاً أمام فرض رقابة فعالة على الحدود وتُضعف قدرة الدولة على استخدام ملف الهجرة كورقة ضغط دبلوماسية⁽²³⁾

المطلب الثاني - العوامل الاقتصادية والاجتماعية :

إلى جانب العوامل السياسية والأمنية ، تلعب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية دوراً محورياً في تشكيل التوجهات الدبلوماسية الليبية ، لا سيما فيما يتعلق بتوظيف ملف الهجرة غير الشرعية ، فالأزمة الاقتصادية التي تفاقمت منذ عام 2011 ، والتداعيات الاجتماعية المصاحبة لتدفق المهاجرين ، دفعت بصانعي القرار في ليبيا إلى التعامل مع الهجرة بوصفها ورقة ضغط لتحصيل مكاسب مالية ودعم تنموي من الاتحاد الأوروبي يُضاف إلى ذلك تأثير الهجرة على النسيج المجتمعي والبنية التحتية في المناطق الساحلية ، ما زاد من تعقيد العلاقة بين الداخل الليبي والمتطلبات الأوروبية في هذا الملف.

الفرع الأول - الوضع الاقتصادي الليبي :

تشهد ليبيا حالة من الانكماش الاقتصادي الحاد نتيجة الاعتماد المفرط على قطاع النفط ، والانقسامات المؤسسية التي أثّرت على توزيع الإيرادات، غياب موازنة موحدة وتعطل إنتاج وتصدير النفط في بعض الفترات أدّى إلى ضعف قدرة الدولة على تمويل البرامج التنموية والأمنية ، مما جعلها تعتمد بشكل أكبر على الدعم الخارجي في إدارة الملفات الحيوية كالهجرة⁽²⁴⁾

كما أن تراجع النشاط الاقتصادي وانخفاض فرص العمل ساهم في ضعف قدرة ليبيا على استيعاب الأعداد الكبيرة من المهاجرين ، خصوصاً في ظل غياب استراتيجية وطنية لإدماجهم أو تنظيم وجودهم القانوني. وهو ما زاد من الضغوط على الحكومة ، وفتح المجال أمام استخدام هذا الملف للحصول على دعم مالي من الاتحاد الأوروبي بحجة الأعباء التي تتحملها الدولة الليبية⁽²⁵⁾

الفرع الثاني - تأثير الهجرة على المجتمع :

تمثل الهجرة غير الشرعية تحديًا اجتماعيًا حقيقياً داخل ليبيا، حيث تتركز أعداد كبيرة من المهاجرين في المدن الساحلية مثل طرابلس، الزاوية، ومصراتة، وتشكل عبئاً على الخدمات الصحية والتعليمية والأمنية، خاصة في ظل ضعف الدولة المحلي (26) وقد أدى هذا الوجود الكثيف للمهاجرين غير النظاميين إلى تنامي مشاعر الاحتقان المجتمعي، واندلاع بعض المواجهات بين السكان المحليين والمهاجرين، بالإضافة إلى انتشار ظواهر اجتماعية مقلقة مثل الاتجار بالبشر، والاستغلال الجنسي، وظروف الاحتجاز القاسية (27)

وتحاول الحكومة الليبية، رغم التحديات، استخدام هذه الظروف كأداة لتبرير حاجتها إلى مساعدات أوروبية، إلا أن الانتهاكات المتكررة لحقوق المهاجرين أضعفت من مصداقية الخطاب الليبي أمام المحافل الدولية (28)

المبحث الثاني - التفاعل الدبلوماسي مع الاتحاد الأوروبي :

شهدت العلاقات الليبية الأوروبية تطوراً متسارعاً منذ عام 2011، حيث بات ملف الهجرة غير الشرعية أحد أبرز محاور التفاعل الدبلوماسي بين الطرفين، ويُلاحظ أن الاتحاد الأوروبي لم يتبنّ سياسة موحدة تجاه ليبيا، بل غلب على تعامله الطابع البراغماتي الثنائي لا سيما من قبل دول المواجهة مثل إيطاليا، في المقابل سعت الحكومات الليبية المتعاقبة إلى توظيف هذا الملف للحصول على دعم سياسي واقتصادي وسط تحديات داخلية وخارجية تعيق صياغة استراتيجية دبلوماسية مستدامة.

يُقسّم هذا المبحث إلى مطلبين أساسيين : أولهما يتناول أدوات التعاون الرسمية بين ليبيا والاتحاد الأوروبي، وثانيهما يناقش أبرز التحديات التي تقف أمام فاعلية السياسة الدبلوماسية الليبية في هذا السياق.

المطلب الأول - الاتفاقيات والتعاون الثنائي :

مثّلت الاتفاقيات الثنائية والتفاهات الإطارية بين ليبيا ودول الاتحاد الأوروبي القنوات الأساسية التي تم من خلالها تنظيم التعاون في ملف الهجرة غير الشرعية، وقد برز التعاون مع إيطاليا بشكل خاص بوصفها الدولة الأوروبية الأقرب جغرافياً والمتأثرة مباشرة بتدفقات المهاجرين من السواحل الليبية، كما لعب صندوق الطوارئ الأوروبي لأفريقيا دوراً مهماً في تمويل المشاريع ذات الصلة بالهجرة مما يعكس

رغبة أوروبية في معالجة الظاهرة عند منبعها أي : داخل الأراضي الليبية.

الفرع الأول - التعاون مع إيطاليا :

يُعد التعاون الليبي الإيطالي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية الأكثر نشاطاً بين دول الاتحاد الأوروبي، وقد بدأ فعلياً مع اتفاقية الصداقة والشراكة الموقعة في 2008 ، وتجدد بعد الثورة في صيغ مختلفة خصوصاً بعد 2017 حين تم توقيع مذكرة تفاهم لدعم خفر السواحل الليبي وتقديم مساعدات تقنية ومادية⁽²⁹⁾

حيث لعبت ليبيا دوراً تفاوضياً نشطاً في علاقاتها الثنائية مع إيطاليا ، حيث استخدمت ملف الهجرة كورقة ضغط من أجل تحصيل دعم سياسي ومساعدات اقتصادية. ويشير الباحث يوسف عبد الكريم إلى أن السلطات الليبية "وظفت واقع التدفقات غير الشرعية باتجاه السواحل الإيطالية للضغط على روما في ملفات أمنية وتنموية"⁽³⁰⁾. ويعد هذا الأسلوب تعبيراً عن دبلوماسية تكتيكية وظيفية في ظل ضعف الهياكل الرسمية المستقرة.

وبالرغم من الانتقادات الحقوقية التي وُجّهت لهذا التعاون خاصة بشأن إعادة المهاجرين قسراً ، إلا أن إيطاليا حافظت على قنوات اتصال مع السلطات الليبية نظراً لمصالحها الأمنية والاقتصادية وسعيها لخفض عدد الوافدين إلى شواطئها⁽³¹⁾

الفرع الثاني - دور صندوق الطوارئ الأوروبي :

في إطار استراتيجيتها للحد من الهجرة غير الشرعية أنشأ الاتحاد الأوروبي عام 2015 صندوق الطوارئ من أجل أفريقيا ، والذي خُصصت منه مبالغ كبيرة لدعم قدرات الدول المعنية بالهجرة ، ومنها ليبيا⁽³²⁾. وقد وُجّهت هذه المساعدات إلى مجالات متعددة مثل:

- دعم مراكز الإيواء وتحسين الظروف الإنسانية للمهاجرين.
 - تدريب خفر السواحل الليبي.
 - تقديم مساعدات إنسانية عبر المنظمات الدولية مثل المنظمة الدولية للهجرة.
- ومع ذلك واجه الصندوق انتقادات من مؤسسات حقوق الإنسان بسبب ضعف الرقابة على كيفية إنفاق هذه الأموال، واحتمال تورط جهات محلية غير رسمية في الاستفادة منها دون تحقيق الأهداف المعلنة⁽³³⁾
- وفي سياق تطور العلاقات الليبية مع الاتحاد الأوروبي في ملف الهجرة غير الشرعية، برزت سلسلة من الاتفاقيات والاجتماعات التي شكّلت الأساس العملي

للتعاون الثنائي، وخصوصاً بعد عام 2011 حينما أصبحت ليبيا نقطة عبور مركزية نحو الضفة الشمالية للمتوسط، وقد سعت الحكومات الليبية المتعاقبة إلى توظيف هذا الملف دبلوماسياً من أجل تحقيق مكاسب اقتصادية وأمنية في ظل حاجة الشركاء الأوروبيين إلى الحد من تدفقات الهجرة.⁽³⁴⁾

ومن أبرز صور هذا التعاون اتفاق "إعلان طرابلس" الموقع في يناير 2012 مع إيطاليا، والذي نص على إعادة تفعيل التعاون الأمني وتدريب الكوادر الليبية في مجال مراقبة الحدود.⁽³⁵⁾ كما جاء "إعلان مالطا" في فبراير 2017 ليعزز المسار الأمني عبر التزامات أوروبية بدعم القدرات الليبية لا سيما خفر السواحل ضمن خطة متكاملة لإغلاق طريق المتوسط الأوسط.⁽³⁶⁾ وفي الإطار المالي لعب صندوق الطوارئ الأوروبي لأفريقيا (EUTF)، الذي أطلق خلال قمة فالتينا في 2015 دوراً تمويلياً رئيسياً، حيث خصّصت من خلاله المفوضية الأوروبية أكثر من 450 مليون يورو لدعم ليبيا حتى عام 2025⁽³⁷⁾ إلى جانب ذلك اندمجت ليبيا في آليات إقليمية مثل عملية الخرطوم التي شجعت التنسيق بين دول المصدر والعبور والمقصد في مواجهة تهريب البشر.⁽³⁸⁾ كما أطلقت أوروبا عملية إيريني عام 2020، ذات المهمة الأمنية البحرية والتي شملت إلى جانب مراقبة حظر الأسلحة أدواراً مراقبة للهجرة.⁽³⁹⁾ وفي المقابل عرقلت الانقسات السياسية الليبية بعض جوانب التعاون، كما حدث في يوليو 2025 حين رفضت سلطات شرق ليبيا استقبال وفد دبلوماسي أوروبي مما عكس استمرار التحديات المؤسسية أمام الشراكة الاستراتيجية بين الطرفين.⁽⁴⁰⁾

المطلب الثاني - تحديات السياسة الدبلوماسية الليبية:

رغم وجود إطار تعاوني واضح بين ليبيا والاتحاد الأوروبي في ملف الهجرة غير الشرعية، إلا أن السياسة الدبلوماسية الليبية تواجه عدداً من التحديات البنيوية والوظيفية التي تُضعف من قدرتها على التأثير في مجريات هذا التفاعل. تتمثل أبرز هذه التحديات في تباين أولويات الدول الأوروبية من جهة، وسجل حقوق الإنسان المتردي في مراكز الاحتجاز الليبية من جهة أخرى، وتشير هذه المعوقات إلى أن نجاح ليبيا في توظيف الهجرة كورقة تفاوضية يتطلب معالجة داخلية حقيقية وتوافقاً دبلوماسياً أوسع

الفرع الأول- تباين أولويات الدول الأوروبية :

لا يمتلك الاتحاد الأوروبي سياسة موحدة تجاه ليبيا، بل تتباين مواقف الدول الأعضاء

حسب مصالحها الوطنية ، إذ تُعد إيطاليا ومالطا من أكثر الدول حرصًا على التعاون المباشر مع السلطات الليبية لاعتبارات جغرافية ، في حين تُبدي دول مثل ألمانيا وفرنسا تحفظات أكبر تجاه بعض أشكال التعاون بسبب الانتهاكات الحقوقية المتكررة بحق المهاجرين⁽⁴¹⁾

ويُلاحظ أن هذا التباين أدى إلى انقسام المواقف داخل الاتحاد الأوروبي بشأن تمويل بعض البرامج أو توقيع اتفاقيات جديدة، ما يضعف من قدرة ليبيا على الاستفادة الكاملة من التعاون الأوروبي. كما أن هذا الانقسام يدفع السلطات الليبية أحيانًا إلى اللعب على التناقضات بين العواصم الأوروبية لتعزيز مكاسبها السياسية أو الاقتصادية⁽⁴²⁾

الفرع الثاني - انتهاكات حقوق المهاجرين :

يمثل الوضع الإنساني للمهاجرين في ليبيا تحديًا حقيقيًا أمام الدبلوماسية الليبية ، إذ تتعرض البلاد لانتقادات حادة من منظمات حقوق الإنسان الدولية بسبب ظروف الاحتجاز السيئة ، والانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها المهاجرون ، بما في ذلك التعذيب وسوء المعاملة والعمل القسري⁽⁴³⁾

وقد وثّقت تقارير أممية حالات متعددة من الاتجار بالبشر داخل مراكز احتجاز غير خاضعة للدولة، وأشارت إلى وجود علاقة بين بعض المجموعات المسلحة وشبكات التهريب ، وهو ما يضعف من شرعية الحكومة الليبية في التعامل مع الاتحاد الأوروبي⁽⁴⁴⁾

تسببت هذه الانتهاكات في تعليق بعض أشكال التعاون الدولي ، وفي فرض شروط أوروبية أكثر صرامة تجاه دعم ليبيا ، خصوصًا ما يتعلق بالرقابة والإصلاحات في قطاع الأمن والهجرة ، ما يجعل من الصعب توظيف الهجرة كأداة تفاوض فعالة دون معالجة هذه الاختلالات الحقوقية⁽⁴⁵⁾

وبالرغم الجهود الدبلوماسية التي تبذلها ليبيا لتقديم نفسها كشريك أممي موثوق في ملف الهجرة ، إلا أن التقارير الصادرة عن منظمات دولية وحقوقية تشير إلى استمرار الانتهاكات الجسيمة بحق المهاجرين واللاجئين في مراكز الاحتجاز داخل الأراضي الليبية ، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي وسوء المعاملة والابتزاز ، وقد وثّقت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إلى جانب المفوضية السامية لحقوق الإنسان وقائع متعددة تُظهر أن الدعم المالي الأوروبي يُستخدم أحيانًا في سياقات تنتهك

المعايير الدولية لحقوق الإنسان ، ما يضع الاتحاد الأوروبي في موقف أخلاقي حساس ، ويقوّض من فعالية التعاون الثنائي⁽⁴⁶⁾ ،

الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة قضية الهجرة غير الشرعية من منظور السياسة الدبلوماسية الليبية تجاه الاتحاد الأوروبي خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2025 ، باعتبارها أحد أبرز الملفات التي تفاعلت من خلالها ليبيا مع محيطها الإقليمي والدولي في مرحلة ما بعد الثورة. وقد سعى الباحث من خلال هذا العمل إلى فهم ديناميكيات التوظيف السياسي والدبلوماسي لهذا الملف، عبر تحليل العوامل الداخلية (السياسية، الأمنية، الاقتصادية، والاجتماعية) التي تؤثر في صنع القرار الليبي، إلى جانب دراسة آليات وتحديات التفاعل مع الاتحاد الأوروبي.

أبرزت الدراسة أن الهجرة غير الشرعية تحولت من أزمة إنسانية إلى ورقة تفاوضية، استخدمتها السلطات الليبية للحصول على الدعم السياسي والاقتصادي، في ظل ضعف مؤسسات الدولة، واستمرار الانقسام السياسي، وتردي الأوضاع الأمنية. كما أظهرت النتائج أن فاعلية هذه الورقة بقيت محدودة نتيجة التحديات المرتبطة بسجل حقوق الإنسان في ليبيا، وتباين أولويات الدول الأوروبية، إضافة إلى هشاشة المقاربة الليبية في التعامل مع هذا الملف بشكل مؤسسي واستراتيجي.

وقد قام الباحث بتوظيف المنهج النوعي وتحليل الحالة لتفكيك أبعاد هذه الظاهرة، معتمداً على مصادر متنوعة شملت الوثائق الرسمية، والتقارير الدولية، والدراسات الأكاديمية، والخطابات الدبلوماسية، وهو ما مكّنه من تقديم قراءة تحليلية متعددة الأبعاد، تراعي السياق المحلي والبيئة الإقليمية والدولية، انطلاقاً من الإطار النظري المستند إلى الواقعية ونظرية الأمن الإقليمي.

وقد أسهم الباحث في تسليط الضوء على أحد الملفات الحيوية في العلاقات الدولية المعاصرة، خصوصاً في المنطقة المتوسطة، حيث تتقاطع القضايا الأمنية مع الأبعاد الإنسانية والاقتصادية، ضمن مشهد إقليمي معقد ومتغير. كما تمكّن من اقتراح إطار مفاهيمي يمكن الاستفادة منه مستقبلاً في دراسات مماثلة تتناول التوظيف السياسي لقضايا الهجرة في دول تعاني من هشاشة مؤسسية

التوصيات:

استناداً إلى نتائج الدراسة وتحليل المعطيات يقدم الباحث التوصيات التالية

أولاً - على المستوى الوطني الليبي:

1. ضرورة بناء سياسة دبلوماسية مؤسسية تجاه ملف الهجرة تنطلق من مصلحة الدولة الليبية ككل بعيداً عن الحسابات الفئوية أو التوظيف السياسي الظرفي.
2. تعزيز القدرات المؤسسية في مراقبة الحدود وتطوير منظومة حوكمة الهجرة، بما في ذلك تدريب الكوادر الأمنية، وتحسين البنية التحتية لمراكز الإيواء وفق المعايير الدولية.
3. تحسين سجل حقوق الإنسان في ما يتعلق بالتعامل مع المهاجرين بما يساهم في تعزيز صورة ليبيا دولياً ويزيد من فرصها للحصول على الدعم الأوروبي دون شروط سياسية أو حقوقية مجحفة.
4. دمج ملف الهجرة ضمن الاستراتيجية التنموية الوطنية من خلال ربطه بسوق العمل والاستفادة من بعض المهاجرين في مجالات يمكن تنظيمها قانونياً واقتصادياً.

ثانياً - على مستوى العلاقة مع الاتحاد الأوروبي:

1. دفع الاتحاد الأوروبي نحو تبني سياسة موحدة تجاه ليبيا، تنسق بين مختلف الدول الأعضاء وتبتعد عن الانتقائية والتعامل الثنائي الضيق.
2. إعادة التفاوض بشأن الاتفاقيات الثنائية بما يضمن مصلحة الطرف الليبي ويحول دون تحميله أعباء أمنية وإنسانية دون مقابل عادل.
3. إشراك المجتمع المدني والمنظمات الدولية في برامج إدارة الهجرة لضمان الشفافية وتعزيز البعد الإنساني في التعاطي مع المهاجرين.
4. المطالبة بدعم تنموي حقيقى للمناطق المتأثرة بالهجرة وليس الاقتصار على الدعم الأمني، وذلك من خلال برامج استثمارية وتنموية مستدامة.

دور الباحث وخاتمة ختامية:

لقد سعى الباحث من خلال هذا العمل إلى الإسهام في إثراء الأدبيات العربية في حقل الدراسات الدبلوماسية وقضايا الهجرة، مع التركيز على الحالة الليبية بوصفها نموذجاً إشكالياً يجمع بين التحديات السياسية والانكشاف الأمني والانخراط القسري في تفاعلات إقليمية معقدة. وقد حرص على بناء تصور علمي متماسك حول كيفية استخدام الدول الهشة لمواردها الجيوسياسية كأدوات دبلوماسية، وهو ما يمكن أن يُبنى عليه مستقبلاً في رسم سياسات أكثر فاعلية واستقلالية.

الهوامش:

- 1- عبد السلام، محمد. الهجرة غير الشرعية في ليبيا: التحديات والسياسات. طرابلس: مركز البحوث والدراسات الإفريقية، 2021، ص. 15
- 2- الحاسي، بدر الدين. "الهجرة غير النظامية في شمال إفريقيا: ليبيا كنموذج". مجلة قضايا استراتيجية، العدد 44، 2020، ص. 34
- 3- المسماري، فاطمة. "التحولات في السياسة الليبية بعد 2011 وتأثيرها على العلاقات مع أوروبا". مجلة السياسة الدولية، العدد 116، 2022، ص. 87.
- 4- الاتحاد الأوروبي. تقرير السياسة الخارجية والأمنية المشتركة بشأن ليبيا والهجرة. بروكسل: المفوضية الأوروبية، 2023.
- 5- شرف الدين، ناصر. العلاقات الليبية الأوروبية: حدود التعاون والصراع. القاهرة: المعهد العربي للدراسات السياسية، 2020، ص. 112.
- 6- مضان، فوزي. "الهجرة غير الشرعية وأثرها في السياسة الأوروبية المتوسطة". مجلة شؤون مغربية، العدد 33، 2021، ص. 47
- 7- عبد الله عويشق، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الفكر، 2019، ص. 21
- 8- خديجة بوسعدة، "تناقضات الاتحاد الأوروبي في التعامل مع الهجرة"، مجلة دراسات المتوسط، ع 7، 2021، ص. 77
- 9- سفيان منصور، "السياسات الأوروبية تجاه ليبيا"، مجلة السياسة المقارنة، ع 19، 2022، ص. 63
- 10- باري بوزان، الشبكات الأمنية الإقليمية، ترجمة مركز الإمارات للدراسات، أبو ظبي: 2008، ص. 35
- 11- طارق علوان، "الضغوط الحقوقية على ليبيا وتأثيرها"، مجلة القانون والسياسة الدولية، ع 11، 2023، ص. 98.
- 12- محمد السوسي، السياسة الخارجية الليبية: من التعاون إلى الأزمات، طرابلس: مركز ليبيا للدراسات، 2021، ص. 112
- 13- منظمة العفو الدولية، تقرير ليبيا 2022: الواقع الحقوقي للمهاجرين، لندن، 2023
- 14- أحمد زيدان، الهجرة في المغرب العربي: الجذور والدوافع، القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، 2020، ص. 57
- 15- تقرير المفوضية الأوروبية، صندوق الطوارئ لأفريقيا – نافذة الشمال الإفريقي، بروكسل، 2022
- 16- بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، تحقيقات في مراكز الاحتجاز الليبية، طرابلس، 2023
- 17- محمد الصغير، الهجرة غير الشرعية في ليبيا: التحديات والفرص (طرابلس: مركز البحوث الليبي، 2020)، ص 45.
- 18- آمنة الورفلي، "السياسة الخارجية الليبية تجاه قضايا الهجرة غير الشرعية (2011-2020)"، رسالة ماجستير، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، طرابلس، 2021، ص. 47.
- 19- أبوشاح، أحمد. تحديات الدبلوماسية الليبية بعد الثورة. طرابلس: مركز المدار، 2021، ص. 112.

- 20- محمد خليفة، سعاد. "الانقسام السياسي وتأثيره على الموقف الليبي في العلاقات الدولية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 35، 2022، ص. 76
- 21- البكوش، فرج. "الهجرة غير الشرعية في ليبيا: أزمة حدود أم أزمة دولة؟"، المجلة المغاربية للدراسات الأمنية، العدد 17، 2020، ص. 93.
- 22- عمران، وليد. الأمن الحدودي في ليبيا: واقع وتحديات. بنغازي: منشورات جامعة قارونس، 2019، ص. 57.
- 23- تقارير وزارة الداخلية الليبية، تقييم أداء خفر السواحل 2017-2022، طرابلس، 2023
- 24- السنوسي، عبد الحميد. الاقتصاد الليبي في مرحلة الانتقال: التحديات والإمكانيات. طرابلس: مركز الدراسات الاقتصادية، 2020، ص. 88.
- 25- أبو زهرة، نوال. "أزمة تمويل سياسات الهجرة في ليبيا"، المجلة الليبية للعلوم الاجتماعية، العدد 10، 2022، ص. 69.
- 26- جمعة، إبراهيم. "الأبعاد الاجتماعية للهجرة غير النظامية في ليبيا"، مجلة الدراسات السكانية والاجتماعية، العدد 8، 2021، ص. 104.
- 27- تقرير الهيئة الليبية لحقوق الإنسان، واقع مراكز الاحتجاز والمهاجرين في ليبيا، طرابلس، 2022.
- 28- خليل، سامي. "الخطاب الليبي في مفاوضات الهجرة مع أوروبا: بين الضغط والانتقام"، مجلة السياسة الدولية العربية، العدد 15، 2023، ص. 122.
- 29- السوسي، محمد. السياسة الخارجية الليبية: من التعاون إلى الأزمات. طرابلس: مركز ليبيا للدراسات، 2021، ص. 97.
- 30- يوسف عبد الكريم، "التكتيك الدبلوماسي الليبي في استخدام ورقة الهجرة"، مجلة رؤى للدراسات السياسية، العدد 12، مركز المدار للدراسات، بنغازي، 2022، ص. 88.
- 31- القاضي، عبد الله. "الشراكة الليبية الإيطالية في ملف الهجرة"، مجلة المتوسط للسياسات الدولية، العدد 22، 2023، ص. 44.
- 32- الاتحاد الأوروبي، تقرير سنوي عن صندوق الطوارئ لأفريقيا - الشمال الإفريقي، بروكسل، 2022.
- 33- المفوضية السامية لحقوق الإنسان، تحليل نقدي لاستخدام التمويل الأوروبي في ليبيا، جنيف، 2023.
- 34- عبد القادر، علي. السياسة الليبية تجاه الهجرة غير الشرعية. مجلة دراسات سياسية، 2019، العدد 14، ص. 45-67.
- 35- حسين، سامي. الاتفاقيات الأمنية الليبية الإيطالية: دراسة تحليلية. دار الفكر العربي، 2018.
- 36- محمد، ليلي. "إعلان مالطا وتأثيره على سياسة الهجرة الأوروبية". مجلة الدراسات الأوروبية، 2017، العدد 8، ص. 102-120.
- 37- الاتحاد الأوروبي، تقرير صندوق الطوارئ الأوروبي لأفريقيا، 2020، متاح على: europa.eu/eutfr-report.
- 38- صالح، محمود. آليات التعاون الإقليمي لمكافحة تهريب البشر. مجلة الأمن الإقليمي، 2016، ص. 33-50.
- 39- يونس، فاطمة. "عملية إيريني: أهداف وتحديات". مركز الدراسات البحرية الأوروبية، 2021.

- 40-تقرير دبلوماسي، وزارة الخارجية الليبية، يوليو 2025.
- 41-منصور، سفيان. "السياسات الأوروبية تجاه ليبيا: الهجرة غير الشرعية نموذجًا"، مجلة السياسة المقارنة، العدد 19، 2022، ص. 64.
- 42-وسعدة، خديجة. "تناقضات الاتحاد الأوروبي في التعامل مع الهجرة"، مجلة دراسات المتوسط، العدد 7، 2021، ص. 81.
- 43-منظمة العفو الدولية. تقرير ليبيا 2022: الواقع الحقوقي للمهاجرين واللاجئين. لندن، 2023.
- 44-بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL). تحقيقات في مراكز الاحتجاز الليبية، طرابلس، 2023.
- 45-لوان، طارق. "الضغوط الحقوقية على ليبيا وتأثيرها على السياسة الخارجية"، مجلة القانون والسياسة الدولية، العدد 11، 2023، ص. 108.
- 46- بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL)، تحقيقات حول أوضاع مراكز الاحتجاز في ليبيا، طرابلس، 2023..